



دراسة (سياسات عربية، العدد ١: آذار / مارس ٢٠١٣)

أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي*

مروان بشارة | مارس ٢٠١٣

* هذه الدراسة منشورة في العدد الأول من دورية "سياسات عربية" (آذار / مارس ٢٠١٣، الصفحات ٤٥ - ٥٧)، وهي مجلة فصلية محكمة للعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربيّ

سلسلة: دراسات (سياسات عربية، العدد ١: آذار / مارس ٢٠١٣)

مروان بشارة | مارس ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة العربية من خلال العمل على الإجابة عن سؤالين رئيسيين: الأول، ما هو الاختلاف بين إدارة أوباما وسابقتها في ضوء عودها بالتغيير، خاصةً بعد التحوّلات المأساوية التي تعصف بالمنطقة العربية حاليًا؟ والثاني، إلى أيّ مدى تعكس إستراتيجية هذه الإدارة، دبلوماسيتها العامّة بشأن الديمقراطية والحرية والعدالة في المنطقة؟ (لا تتطرق الدراسة إلى الموقف السياسي الكامن وراء السياسات، بما فيها دور مجموعات الضغط). تبيّن الدراسة كيف رفع أوباما سقف التوقّعات عندما لم تقتصر عودته على تغيير سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب، وإنما شملت وضع حدّ للعقلية التي دفعت بواشنطن إلى الحرب. فعلى الرغم من اختلاف الأسلوب والمنهج لدى إدارة أوباما عن سلفه بوش الابن، إلا أنّ الأهداف الكليّة والإستراتيجيات الإقليمية للإدارة الجديدة بقيت منسجمة مع المبادئ الأميركيّة التقليدية في المنطقة التي تتلخّص في ثلاث مصالح رئيسية: أولوية ضمان حرية الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة، والحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة على جميع القوى الدولية والعالمية، واحتواء جميع قوى الممانعة العربيّة لضمان سيطرة الأجنحة الإستراتيجية الأميركيّة في المنطقة العربيّة، ومن بينها ضمان أمن إسرائيل.

المحتويات

١	مقدّمة
٢	تأسيس نموذج الاختلاف
٢	الدبلوماسية العامّة للولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربيّ
٤	موجز تاريخي ضروري
٥	الحروب بالوكالة والصراع العربيّ الإسرائيليّ
٧	النفوذ الإقليمي
١٠	منظور الحرب الباردة: دول معتدلة وأخرى متطرّفة
١١	"أسرلة" السياسات الأميركيّة في الشرق الأوسط
١٣	أوباما: التغيير الموعود
١٤	البراغماتية الجديدة
١٥	الردّ الأميركي على الثورات العربيّة
١٧	الموقف في ضوء النتائج
١٧	قاعدة "كلّ حالة على حدة"
١٨	استرجاع ربيع الناتو: الولايات المتّحدة تحاول تطهير خطاياها في العراق
٢٠	السنوات الأربع المقبلة
٢٠	إدارة الأزمة
٢٠	القيادة من الخلف: العملاء والحلفاء
٢١	القيادة من الجوّ
٢١	تشكيل ما بعد الثورة
٢١	العثور على فرصة في الخطر المحقق
٢٥	خلاصة

مقدمة

في مطلع ولايته الأولى، تعارضت سياسة أوباما مع توجهات سلفه الجيوستراتيجية بشدة، ولاسيما تلك المتعلقة بنشر القوات البرية واستخدام القوة النارية في الشرق الأوسط الكبير لفرض التحول في العالم العربي بالإكراه والاحتلال المباشر.

رحبت شعوب المنطقة وحكوماتها إضافة إلى العالم قاطبة، باستثناء إسرائيل، بعود التغيير في مجال السياسة الخارجية والقطيعة النهائية مع عقيدة بوش القاضية بتفرد الولايات المتحدة، في الوقت الذي تستطيع فيه العمل مع أطراف متعددة، ولم يكن العرب استثناءً. إذ كان الكثير منهم تواقًا لرؤية نهاية عهد بوش ومعجبًا بمسيرة باراك أوباما، الرجل الأسود الذي ارتقى اجتماعيًا، حتى أصبح رئيسًا للقوة العظمى الوحيدة في العالم، بعد أن كان ناشطًا منظمًا للمجتمعات المحلية الفقيرة.

أما حُطب الرئيس أوباما الثلاث الرئيسة الموجهة إلى العالمين العربي والإسلامي التي ألقاها خلال سنته الرئاسية الأولى، فقد رأت فيها واشنطن وعواصم أخرى تحولًا عن عهد بوش، وتأكيدًا على استعداد الإدارة الأميركية الجديدة لفتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي قائمة على الاحترام والمصالح المتبادلة. بيد أن هذه الكلمات البراقة لم تترافق مع أي فعل ملموس أو محدد. ففي الوقت الذي عُرف فيه بوش بتعثراته السياسية الكبرى، افتقر الرئيس أوباما عند تسلمه مهامه، إلى أي سياسة محددة، ولم يكن يملك الوضوح المطلوب للتعبير عنها.

في نهاية عام ٢٠١٠، بدأ العالم العربي مفتقرًا للقيادة، غارقًا أبدًا في الركود والاستقطاب والاضطهاد. وواصل المستبدون العرب تسابقهم سعيًا لاسترضاء الولايات المتحدة التي احتوتهم ضمن نظامها الإقليمي الفوضوي. وأغفلت واشنطن تمامًا التغييرات التي هزت المنطقة تمامًا، نظرًا لتعاملها الطويل مع المنطقة من منظور النفط وإسرائيل و"الحرب على الإرهاب". لكن ذلك لم يمنع إدارة أوباما من أن تدعي بوقاحة في البداية، أن الفضل في انطلاق الثورات العربية السلمية إنما يعود إليها؛ بل سرّبت إلى الجسم الإعلامي في واشنطن لدى اندلاع الانتفاضات، أنها منهكة في وضع اللمسات الأخيرة على الأجندة الرسمية للديمقراطية للعالم العربي. ونسب العديد من الخبراء النافذين "إستراتيجية أوباما في عدم التدخل وخطاباته "الملهمة" إلى نهوض الحركات الديمقراطية الشبابية.

تأسيس نموذج الاختلاف

الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي

لطالما شهدت سياسة الولايات المتحدة الأميركية تعارضاً بين إستراتيجيتها في العالم العربي ودبلوماسيتها العامة فيه. فطوال نصف القرن المنصرم، تبنت الولايات المتحدة مكافحة الشيوعية وروجت لها علناً (ترومان، وأيزنهاور، ونيكسون). ودافعت عن حقوق الإنسان (كارتر) والتحرر (ريغان) والسلام (كلينتون) والحرية (جورج بوش). وفي الوقت نفسه، حرّضت واشنطن على تدبير الانقلابات على قادة وطنيين منتخبين، ودعمت أنظمة قمعية وساندت الاحتلال العسكري، كما شنت حروباً وعمليات عسكرية سرية غير شرعية في المنطقة. إذ اعترفت كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الرئيس بوش في كلمتها في القاهرة ٢٠٠٥ بما يلي:

لقد سعت بلادي - الولايات المتحدة - لمدة ٦٠ عاماً إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ولكنها لم تحقق أيّاً منهما.

عندما تبوّأت الولايات المتحدة موقع القوى الاستعمارية الأوروبية منذ أكثر من نصف قرن، دأبت باستمرار على تعزيز تدخلها الإستراتيجي في المنطقة الذي بلغ ذروته في حربي الخليج الأولى (١٩٩١) والثانية (٢٠٠٣). وحافظت واشنطن على ثبات أهدافها حتى عندما عمدت إلى تغيير خطابها أو إستراتيجيتها أو تحالفاتها، فحدّدت أهدافها في عقيدتها المعلنة وركّزت على النهوض بمصالحها الجيوسياسية. وبغية تنفيذ تلك الأهداف، كان عليها أن تبقى على أسطولها وقواعدها وانتشار قواتها في المنطقة لحماية وجودها الدائم فيها، وإبعاد الاتحاد السوفييتي والقوى الأخرى عنها، وصدّ موجة القومية العربية (والمدّ الإسلامي لاحقاً). وقدمت واشنطن مصالحها الاقتصادية بصورة ملحوظة، ما ضمن لها امتياز الوصول بحرية ومن دون عوائق إلى مصادر الطاقة في المنطقة. إذ أعلن الرئيس أوباما في كلمته في ١٩ أيار/ مايو ٢٠١١:

على مدى عقود من الزمن، انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهريّة في المنطقة، هي مكافحة الإرهاب ووقف انتشار الأسلحة النووية؛ وضمان حرية حركة التجارة؛ وضمان أمن المنطقة؛ والدود عن أمن إسرائيل؛ والسعي لسلام عربيّ إسرائيليّ.

وقد غدّت الولايات المتّحدة منذ منتصف القرن العشرين، معارك لا تُعدّ ولا تُحصى في العالم العربيّ، منذرعةً بدايةً بالحرب الباردة ضدّ الشيوعية، ثمّ بمكافحة القومية العربية لتحمي حلفاءها وعملاءها ولإبعاد القوى العالمية والإقليمية الأخرى عن المنطقة. وكان على العرب أن يختاروا في كلّ عقدٍ تقريباً، بين واشنطن وأحد "الأشرار" الإقليميين الذين تحدّهم واشنطن. وانقسموا بالتالي وفقاً لتأييدهم لعبد الناصر في مصر في أوائل الستينيات، ولعرفات في فلسطين في أوائل السبعينيات، وللخميني في إيران في أوائل الثمانينيات، ولصدام حسين في العراق في التسعينيات، ومن ثمّ بن لادن في أفغانستان في عام ٢٠٠١.

وللمفارقة، لم تتبنّ الولايات المتّحدة يوماً "سياسةً عربيّة" رسميّة قائمةً بذاتها، على الرغم من تدخلها الطويل في المنطقة ووجود من يُعرف بـ"المستعربين" في وزارة الخارجية، فهي قد اعتمدت في الواقع، الإستراتيجية الإمبريالية الكلاسيكية "فرق تَسُد" بالتعاون مع عملاء إقليميين، عرب وغير عرب. نبذت واشنطن تقليدياً الوحدة العربيّة، إذ رأتها فكرةً خياليّةً تحمل تهديداً، كما رفضت الأيديولوجيا الخطرة للقومية العربيّة. كما نظرت إلى الإسلام السياسي نفسه بصفته تهديداً وأرضيّةً خصبةً للأفكار المعادية للغرب. صحيح أنّ الإدارات المتعاقبة للولايات المتّحدة أطلقت شعاراتٍ ورواسم عن الديمقراطية والإسلام، إلا أنّها أبدت دوماً لامبالاة تجاه شعوب المنطقة وتجاه طغاتها، إذ استحوذت مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية و"أمن إسرائيل" على جلّ اهتمامها، تاركةً العرب تحت وطأة أنظمتهم.

وعندما كانت الإدارات الأميركية تدعو للديمقراطية، كانت تروّجها كدبلوماسيةٍ عامّةٍ تعزّز "القوة الناعمة" للولايات المتحدة. وكانت تسوّقها "سلعةً" جاهزةً متوقّرةً لدى وزارة الخارجية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية التابعة لهما، بغية تشييدها على أنقاض السيادة الوطنية.

من ناحيةٍ أخرى، سرعان ما أثبت غزو العراق وأفغانستان واحتلالهما، أنّ اللجوء إلى "القوة الصلبة"، من خلال شنّ الحروب في سبيل تعميم الديمقراطية الأميركية، لم يكن سوى مهزلة. إذ أصيبت الإدارة الأميركية بالإرباك نتيجة الانتخابات في مصر وتونس والمغرب، فاحتارت بين اعتمادها القوة الناعمة أو القوة الصلبة، تماماً كما تجاهلت في الماضي الانتصارات الانتخابية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر ولحماس في فلسطين، إضافةً إلى الحكومة الائتلافية التي يشارك فيها حزب الله في لبنان. وكانت واشنطن قد استاعت أيضاً من نتائج الانتخابات في العراق وأفغانستان.

كلّ ما سبق، حال دون أن يثق العرب بالخطاب الأميركيّ بشأن الديمقراطية، علماً أنّ حكوماتٍ نيابيةً عربيّةً تمثيلية، ستكون أقلّ استعداداً لقبول الإملاءات الأميركية، وأكثر ميلاً لمعارضة محور الولايات المتحدة - إسرائيل. فقد أكّدت استطلاعات الرأي باستمرار عداء العرب لخطط واشنطن في المنطقة، إذ رأى نحو ٨٠% ممّن شملهم الاستطلاع، أنّ تدخل الولايات المتحدة العسكري عزّز

الإرهاب وقّص فرص السلام، بينما شكك ٧٠% منهم، في صدق نيّتها في تعميم الديمقراطية، وأرجعوا دوافعها إلى طموحها لتحقيق السيطرة الإقليمية. ولو أنّ تحالفًا يضمّ الدول الإسلامية غزا كندا والمكسيك واحتلّهما، لغضب الأميركيون حتمًا^١.

موجز تاريخي ضروري

قامت الإستراتيجية الأميركية في المنطقة العربيّة منذ لحظة تدخلها الكثيف فيها، على دعامين هما: احتواء التوسّع السوفييتي، وضمان تدفق النفط الرخيص. فقد أقرّ الرئيس ترومان بأهمية نفط الخليج في خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٥١، إذ أعلن أنّ الشرق الأوسط "يحتوي على نصف احتياطات النفط في العالم"، وحذّر أيضًا من الضغوط السوفييتيّة في هذه المنطقة المضطربة.

في النصف الأوّل من خمسينيات القرن الماضي، راهنت أميركا على ما يسمّى الدول العربيّة "المعتدلة". فأوصى ترومان بمستويين من التحالفات العسكرية الإقليمية: قيادة الشرق الأوسط المستوحاة من النموذج البريطاني، ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي عُرفت أيضًا بحلف بغداد. وشمل هذا التحالف تركيا والعراق الملكيّة (الخارجة عن الصفّ العربيّ) وباكستان، وانضمت إليه إيران لاحقًا عام ١٩٥٥. ورفضت مصر هذا الحلف؛ في حين تفاقم الوضع عام ١٩٥٥ بسبب الغارات الإسرائيليّة على غزّة التي كانت حينها تحت السيطرة المصريّة.

وحذا الرئيس أيزنهاور حذو ترومان، ووثق إلى حدّ كبير العلاقات الأميركية مع الحلفاء العرب، وخفّف الاعتماد على بريطانيا من دون المساس بمستوى العداء لمصر القومية العربيّة، ووسّع الدور العسكري الأميركي في المنطقة معزّزًا تدخل بلاده فيها، بغية مواجهة التهديدات الخارجية العدائية. وقد تخيلت عقيدة كلٍّ من أيزنهاور وترومان دورًا رئيسًا للحلفاء العرب في حماية المصالح الأميركية وفي مواجهة الاتحاد السوفييتي في المنطقة، ودورًا صغيرًا غير مهمّ لإسرائيل. وبالفعل، وفي أعقاب الهجوم الثلاثي الذي شنّته إسرائيل وفرنسا وبريطانيا على مصر عام ١٩٥٦، ضمّ أيزنهاور صوته إلى الاتحاد السوفييتي للمطالبة بإعادة جميع الأراضي المحتلة إلى مصر، وإجبار إسرائيل على

^١ "الإيرانيون يفضلون علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة، ولكن تقنهم بأوباما ضعيفة"، استطلاع رأي أجرته جامعة ميريلاند، الرأى العام العالمي، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. (باللغة الإنكليزية)

الانسحاب إلى الحدود الدولية.

استحالت عقيدة أيزنهاور بما تشمله من طلبٍ لسلطاتٍ استثنائيةٍ تسعى إلى الحدّ من تنامي النفوذ السوفييتي في المنطقة، قانونًا أقره الكونغرس الأميركي في آذار/ مارس ١٩٥٧؛ ما أدى إلى تعزيز علاقات الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان والعراق بغية مواجهة سورية ومصر، وللحدّ من التدخل المصريّ في اليمن. وبدأت السياسة الخارجية الأميركية تولى البلدان المعنية اهتمامًا خاصًا، من خلال تدخلها المباشر في لبنان لصالح الرئيس كميل شمعون ضدّ ما وصفه بالدعم السوريّ لتمرّد عام ١٩٥٨. وساهمت الولايات المتحدة أيضًا في زعزعة التحالف السوريّ المصريّ وتبديد تقارب البلدين مع الاتحاد السوفييتي. فتناولت بعض التقارير تواطؤ الولايات المتحدة للإطاحة بعبد الكريم قاسم، فيما أكّدت تقارير أخرى علم الولايات المتحدة بانقلابات ١٩٦٣ دون أن تحرك ساكنًا. إلا أنّه منعا لأيّ التباس، لن تتطرق الدراسة لتلك الانقلابات. وقد قدّمت الولايات المتحدة مساعداتٍ جديدةً للأردن وفق عقيدة أيزنهاور، بعد أن أحبط الملك حسين العملية الديمقراطية في مملكته وألغى نتائج انتخابات ١٩٥٧.

الحروب بالوكالة والصراع العربي الإسرائيلي

نتيجةً للمحاولات الفاشلة لاحتواء معسكر القومية العربية في أوائل الستينيات، بما فيها فشل التقارب مع مصر الناصرية، اضطرت واشنطن إلى إنشاء علاقات أوثق مع إسرائيل. تدخّلت الولايات المتحدة في شؤون المنطقة منذ الخمسينيات، لبيسط نفوذها عليها بدلًا من الدول الأوروبية الحليفة الأقلية بغية احتواء التأثير المتنامي للقوميين العرب والنفوذ السوفييتي، والتزامًا منها نحو إسرائيل. واعترفت حكومة أشكول بالولايات المتحدة قوةً عظمى صاعدة، وراعيًا إستراتيجيًا محتملاً لها، بديلاً عن النفوذ الأقل لراعيها الاستعماريين بريطانيا وفرنسا.

لقد عبّرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن ذلك أفضل تعبير قبل حرب ١٩٦٧ بعام واحد، إذ حدّدت الأساس الجيوسياسي لما أصبح العلاقة التبعية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط طوال النصف الثاني من القرن العشرين. صرّح المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية قائلاً:

توصّلت الولايات المتّحدة إلى استنتاج مفاده أنّه لم يعد بإمكانها الردّ على جميع الأحداث في العالم، وعليها أن تعتمد على قوّةٍ محليةٍ تكون بمنزلة قوّةٍ ردعٍ صديقةٍ تشكّل خطّ الدفاع الأوّل الذي يدرأ مخاطر التّدخل الأميركيّ المباشر. وتشعر إسرائيل أنّ هذا التعريف ينطبق عليها.^٢

ومنذ ذلك الحين، دعمت العقائد الرئاسية الأميركية عمومًا إسرائيل وإيران، والسعودية لاحقًا، على حساب العالم العربيّ، ووسّعت حدودها الجغرافية والإستراتيجية - الاقتصادية. إلّا أنّ هناك عاملين إستراتيجيّين عجلاً حرصها على بناء علاقةٍ تبعيةٍ جديدةٍ مع إسرائيل: أولهما، تمتّع إسرائيل بالتفوق العسكري على جميع جيرانها قبل عام ١٩٦٧؛ وثانيهما، استغلال ما نتجته قوّة إسرائيل لعرقلة نفوذ الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط عن طريق تدمير جيوش حلفائه وعملائه وتجهيزاتهم السوفييتية.^٣

في أعقاب حرب ١٩٦٧، أُعجب الرئيس جونسون بنجاح إسرائيل في هزيمة عمليّتين سوفييتيّتين، هما سورية ومصر، في غضون ستّة أيامٍ فقط، مستخدمةً أسلحةً أميركيّةً وغير أميركيّة. بعد تلك الحرب، منحت واشنطن إسرائيل دعمًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا غير مسبوق، وباتت ترى العالم العربيّ من منظور إسرائيل والصراع العربيّ الإسرائيليّ. وغدا واضحًا أيضًا أنّ سياستها تجاه العالم العربيّ ستكون رهينة حسابات واشنطن للحرب الباردة.

لم يُبدِ الرئيس الأميركيّ نيكسون اهتمامًا خاصًا بالعلاقات الإستراتيجية بإسرائيل. بل إنّه، وفقًا لمستشار الأمن القومي هنري كيسنجر، رأى في نصر عام ١٩٦٧ كسبًا للسوفييت الذين "أصبحوا أصدقاء العرب في حين تحوّلت الولايات المتّحدة إلى عدوّ لهم". وشبه نيكسون في خطابٍ ألقاه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، الشرق الأوسط "ببرميل بارودٍ شديد الانفجار" لأنّه كان يعتقد أنّ الانفجار القادم في الشرق الأوسط قد يتضمّن مواجهةً بين القوى النوويّة. "ولكن إذا فُدرّ لذلك أن يحدث، كان على الولايات المتّحدة الأميركيّة أن تستعدّ لمواجهة أيّ تحدياتٍ إستراتيجية قد تبرز في المنطقة. ولم يدعم كيسنجر، ولا نيكسون لاحقًا، خطةً وليام روجرز الدبلوماسية من أجل حلّ الصراع العربيّ الإسرائيليّ على أساس قرار الأمم المتّحدة ٢٤٢، علمًا أنّ روجرز كان وزير خارجية الولايات المتّحدة وقتذاك. وأسراً للقادة الإسرائيليّين ألا يلقوا بالألّا لتلك الخطة حتّى ولو وافق عليها عبد

^٢ نيويورك تايمز، ١٢ حزيران/يونيو ١٩٦٦.

^٣ Green Stephen, *Taking Sides*, (1984), pp. 168-169, 174.

النفوذ الإقليمي

ضمنت واشنطن التفوق العسكري لإسرائيل وإيران وتبنتهما "شرطيّين إقليميّين" أو "نفوذيين إقليميّين" بغية إضعاف النظام القومي العربيّ والتحالف السوفييتي العربيّ.

يُعرف ذلك التوجّه أيضاً بعقيدة نيكسون التي حدّدت على مدى عقدٍ من الزمن (١٩٦٩-١٩٧٩) سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وُضعت عقيدة نيكسون عام ١٩٦٩ نتيجةً لتنامي المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة بسبب تدخلها العسكري في فيتنام، بهدف الحدّ من تدخل الولايات المتحدة المباشر في الخارج، من خلال بناء تحالفاتٍ إقليميةٍ تتولّى الدفاع عن المصالح الأميركيّة الحيوية في جميع أنحاء العالم. ولقد أدّت هذه العقيدة في الشرق الأوسط، إلى تفويض دولتين، هما إسرائيل وإيران، للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. أمّا دور إيران الشرطي الإقليمي في منطقة الخليج، فتقرّر حين أعلنت بريطانيا نيّتها الخروج منها في مطلع السبعينيات. بينما تعرّز الدور المماثل لإسرائيل عندما تعاون الإسرائيليون لإنقاذ عرش الملك حسين إبان أزمة عام ١٩٧٠ حين أوشك مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية المدعومون من سورية على الإطاحة به^٥.

تجاهلت الولايات المتحدة اقتراحات الرئيس المصريّ أنور السادات عام ١٩٧١ بشأن سلامٍ يقوم على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأصرّت على ألاّ تقدّم إسرائيل أيّ ردّ إيجابيّ ما لم تخرج مصر من الفلك السوفييتي. صحيح أنّ عقيدة نيكسون - كيسنجر التي ارتبطت بفيتنام بصورة رئيسة، حدّدت إستراتيجية "الفتنة" - أي جعل فيتنام الجنوبية تتولّى مهمة الحرب مع فيتنام الشمالية بدلاً من الولايات المتحدة - في تسليح وكلائها الإقليميين ودعمهم بغية تنفيذ سياستها وصيانة مصالحها وشنّ حروبها، ولذلك جعلت إسرائيل حجر الزاوية في سياستها تجاه المنطقة العربيّة. فقد ادّعى كيسنجر أنّ نيكسون أراد تعزيز قوّة إسرائيل فقط "لأنه لم يرغب في أن تضطرّ الولايات المتحدة إلى خوض معارك إسرائيل". وقال كيسنجر إنه عندما أصبح السوفييت أكثر تورّطاً (في "حرب الاستنزاف" المصريّة):

⁴ Kissinger Henry, *White House Years*, (Boston: Little Brown, 1979), p. 564, *Department of State Bulletin* 17/2/1969,p.142-143

⁵ Steven Spiegel, *The other Arab-Israeli conflict*, (1985), pp. 196-203.

كان علينا مواجهة السوفييت والمتطرفين العرب، وإلا لبدت التنازلات الإسرائيلية وكأنها نتيجة تدخل القوات السوفيتية⁶.

يعبر الردع الإسرائيلي للتدخل السوري أو للانتصار الفلسطيني في أزمة ١٩٧٠ في الأردن، "عن نموذج للخدمات الإستراتيجية التي يمكن [إسرائيل] تقديمها للولايات المتحدة". وكان ذلك بمنزلة الدليل الحاسم على قدرة إسرائيل على أداء الدور الإقليمي الذي تطلبه منها الولايات المتحدة. وقد حاول كيسنجر التخفيف من الأذى المحتمل الناجم عن الأعمال الإسرائيلية؛ إلا أنه بدلاً من ذلك، عبر عن إيمانه بالأهمية الإستراتيجية لإسرائيل من خلال رفعه التوصيات التالية:

ضمان الردع الإسرائيلي، وتزويدها بالأسلحة على المدى الطويل، والتعهد بعدم إجبارها على الخضوع لتسوية لا ترتضيها، وجعل مساعي روجرز المتواصلة "عقيمة" وتقليصها لتقتصر على ترتيبات جزئية⁷.

ونجمت عن تورط إسرائيل كوكيل للولايات المتحدة في حرب ١٩٧٣، آثارٌ مأساوية. إذ اقتنع كيسنجر في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أن "إسرائيل تعرضت لهزيمة إستراتيجية بغض النظر عما ستؤول إليه الأحداث"، فباتت أكثر اعتماداً على حماية واشنطن وعلى مساعدتها المباشرة، وذلك أكثر من أي وقت مضى، من أجل القيام بالمهام التي توكلها إليها الولايات المتحدة. فهزيمة إسرائيل الإستراتيجية، تعني هزيمة الولايات المتحدة. وقد دعا كيسنجر الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذٍ إلى "إعادة تقييم جوهرية للإستراتيجية"، مشيراً إلى أن "هزيمة إسرائيل بواسطة الأسلحة السوفيتية ستكون بمنزلة كارثة جيوسياسية للولايات المتحدة"⁸.

اتخذت الحكومة الأمريكية أثناء حرب ١٩٧٣ جميع إجراءات التأهب النووي الضرورية من أجل دعم إسرائيل؛ فزودتها بكميات كبيرة من الأسلحة الجديدة بواسطة جسرٍ جويٍّ طارئٍ ربطها بالولايات المتحدة، في الوقت الذي كان فيه القتال دائراً، وكانت مصر تتقدم في الجنوب، بينما انشغلت وحدات كبيرة من القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية. تحركت إدارة نيكسون - كيسنجر في

⁶ Kissinger Henry, *White House Years*, (Boston: Little Brown, 1979), pp. 371; p. 570-571.

⁷ Mansour Camille, *Beyond Alliance*, (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 99, 104-105.

⁸ Kissinger Henry, *Years of Upheaval*, (Boston: Little Brown, 1982), pp. 493-494.

الأيام الأخيرة للحرب، لوضع القوات الأميركية ولاسيما الفرقة ٨٢ المحمولة جواً في حالة تأهب، وأرسلت حاملات طائراتها إلى شرق البحر المتوسط، ما أربع السوفييت حتى شكوا في أنّ القيادة الأميركية قد أصابها مسّ من الجنون. لا شكّ في أنّ تلك التدابير عبّرت عن التزام أميركا العميق بضمان عدم هزيمة إسرائيل، وإن كان البعض قد عزا ذلك إلى حسابات داخلية لدى نيكسون تتعلّق بأزمة ووترغيت؛ إلّا أنّها في الواقع عزّزت موقع إسرائيل مقارنةً بوضعها قبل نشوب الحرب. إذ بات من المستحيل على العرب إعلان انتصارهم، وضمنت الولايات المتحدة حاجتهم للبقاء تحت رحمة الدبلوماسية الأميركية بعد الحرب.⁹

بدأت سياسة "الخطوة خطوة" التي دشّنها كيسنجر بين إسرائيل ومصر جذابةً، لأنّها وفقاً لكميل منصور في كتابه **أكثر من تحالف** "أتاحت إبقاء العرب، في موقع التوسّل لأطول فترة ممكنة، أمام الولايات المتحدة التي تملك مفتاح التسوية، وأجبرت العرب على دفع أعلى ثمن ممكن لواشنطن مقابل استعادة مساحات صغيرة من الأراضي، وسمحت لإسرائيل باستعادة عافيتها تدريجياً نتيجة صدمة الحرب، وأتاحت لها تقديرًا دقيقاً للنتائج المحتملة لكلّ خطوةٍ من خطوات كيسنجر، لتستطيع القيام بردّ أفضل على الخطوة التالية". وقد أصبح جلياً منذ منتصف السبعينيات أنّ حسابات إستراتيجية أساسية تتجاوز الصراع العربي الإسرائيلي، تكمن وراء سياسة واشنطن ومساعي وساطتها، ولا تتعلّق بالسلام بمقدار ما تتعلّق بالمصالح.¹⁰

عزّزت الولايات المتحدة شبكة وكلائها من خلال دعم عملائها العرب غير الديمقراطيين وتسليحهم، مقابل تأمين خدمات إستراتيجية وأمنية واستخباراتية ودبلوماسية واقتصادية. عُرفت تلك الأنظمة بالأنظمة "المعتدلة" بغضّ النظر عن نظام حكمها الاستبدادي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان والحقوق السياسية. ولكنّ النفعية بقيت عاملاً ثابتاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأنّ "الأنظمة الاستبدادية تشكّل محطةً جامعةً تقدّم جميع الاحتياجات، ما يسهّل كثيراً التعامل معها مقارنةً بالمجالس النيابية ووسائل الإعلام غير القابلة للضبط".¹¹ وأصبح "إرهابياً" كلّ من رفض اقتراحات

⁹ Stein Janice Gross, in David Welch (ed.) *The Middle East and the United States*, (Westview, Colorado, 1999), pp. 213-216.

¹⁰ Mansour, Camille, *Beyond Alliance* (New York: York: Columbia, 1994), pp. 116.

¹¹ Traub, James, "The Myth of a Useful Dictator", *Foreign Policy*, (March 18, 2011).

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/03/18/the_myth_of_the_useful_dictator1

الولايات المتحدة أو مبادراتها، إذ هُجِم أو قُوطِع أو أُبعد، بغضّ النظر عن العقيدة أو القاعدة الشعبية. كما تبدّلت قائمة المعتدلين والمتطرفين بين الحين والآخر، بناءً على "إصلاحات" في سياستهم الخارجية. فعُدّت مصر على سبيل المثال عدوًّا، بدءًا من الخمسينيات حتّى السبعينيات، غير أنّها سرعان ما تحوّلت إلى عميلٍ بعد فترةٍ وجيزة من توقيع اتفاقيّات كامب ديفيد عام ١٩٧٩.

منظور الحرب الباردة: دول معتدلة وأخرى متطرّفة

بيّنت جين كيركباتريك - مستشارة الرئيس الأميركي ريغان والسفيرة لدى الأمم المتحدة في ما بعد - أنّ واشنطن قسّمت العالم العربيّ في الثمانينيات إلى نوعين من الأنظمة: الأنظمة "الشمولية" والأنظمة "الاستبدادية". وأقامت إدارة ريغان علاقات وثيقة بالأنظمة الاستبدادية بغية القضاء على الأنظمة الشمولية.

ارتقت الولايات المتحدة بمكانة إسرائيل، لتغدق عليها قيمةً إستراتيجية على الرغم من - أو ربّما بسبب - اعتدائها المتكرّرة الأحادية الجانب في المنطقة، بما في ذلك قصف المواقع النووية العراقية (١٩٨١) واجتياح لبنان (١٩٨٢) والقمع الرهيب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضح ذلك بول وولفويتز، أحد أقطاب متقّي المحافظين الجدد في إدارة الرئيس ريغان، حين قال:

لقد استمعت في الأشهر القليلة الماضية إلى هراءٍ كثيرٍ يفيد بأنّ هذه الأزمة بيّنت انقضاء حاجتنا إلى التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل، بانتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي كتهديد رئيس. فقد اندلعت أزماتٌ إقليميّةٌ عدّة في الماضي، ولم يؤدّ فيها الاتحاد السوفييتي أيّ دور، فيما اضطلعت إسرائيل بدورٍ حاسمٍ في حفظ الاستقرار، وقد تندلع أزماتٌ مشابهة في المستقبل.^{١٢}

أتاحت نهاية الحرب الباردة لواشنطن فرض "سلامٍ أميركيّ" جديدٍ في المنطقة. فتحرّكت بسرعة لتتشر نحو نصف مليون جنديّ في منطقة الخليج وطردت القوّات العراقيّة من الكويت بعد اجتياحها لها عام ١٩٩٠. ووجد العالم العربيّ نفسه مرّةً أخرى منقسماً بين العراق والكويت، وانقسمت آراء الدول الأعضاء في الجامعة العربيّة بشأن قرار المشاركة في العمليات العسكرية في العراق، وتساوى عدد

¹² Puschel Karen. *U.S.-Israeli Strategic Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective*, (Boulder, CO: Westview Press 1993). pp. 105

الدول الموافقة وعدد الدول المتحفظة. وأبرزت الحرب دور الولايات المتحدة بوصفها الشرطي الوحيد في العالم، كما بيّنت بوضوح قدرتها على توجيه صفة قوية إلى الوحدة والنظام العربيين.

بعد فترة وجيزة، تغير تصنيف الأنظمة العربية من دول استبدادية معتدلة، وأخرى شمولية متطرفة، ليستبدل في التسعينيات بدول مؤيدة أو بأخرى معارضة "عملية السلام" التي ترعاها الولايات المتحدة، وهي مبادرة إقليمية تحولت إلى نظام الأمر الواقع للشرق الأوسط في الفترة التي تلت الحرب الباردة. إلا أن الفشل المتوقع للولايات المتحدة في إنشاء "شرق أوسط جديد" على مقاس رغباتها ومحسوب على إسرائيل، جعل عملية السلام الأميركي الدائم موضوعاً خلافياً. فقد حافظت واشنطن على المظهر الخارجي لعملية السلام بالتوازي - ورأت هي وإسرائيل في كل خطوة عربية مستقلة، تبديداً لجهدهما "السلمي". ولكن بعد مرور سبع سنوات وبعد توقيع سبعة اتفاقات مؤقتة، غداً واضحاً أن هذا السلام الدبلوماسي كان غير كافٍ لتحقيق السلام، إلا أنه ملائم تماماً لعملية أدت إلى شلّ عملية السلام، بعد فشل قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الثانية.

وفي غضون ذلك، مهد انهيار الشيوعية وهزيمة - أو فشل - التمثيل السياسي للقومية العربية العلمانية، الطريق لصعود الإسلام السياسي في العالم العربي. وقد تبنى هذا الإسلام السياسي العديد من البرامج القومية العلمانية العربية الشعبية والشعبوية، ولاسيما مناهضة الإمبريالية ومعاداة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. وأفسحت هزيمة المشروع الناصري بدءاً من عام ١٩٦٧ المكان للإخوان المسلمين، تماماً كما مهد الإذلال الذي تعرّضت له حركة فتح الطريق لحركة حماس، ومثلما سمح تراجع الجبهة الوطنية اللبنانية بصعود حزب الله.

اتّسمت حقبة التسعينيات برعاية إدارة كلينتون "عملية السلام". وعلى الرغم من الضجة المثارة بشأن آفاق تحول المنطقة، وعرض ملامح "شرق أوسط جديد"، فقد فشلت العملية في تحقيق السلام. وبفضل رعاية الأمم المتحدة للمنندى الإقليمي، حافظت فكرة عملية السلام على زخمها حتى في فترات توقّف المفاوضات. أما المهزلة، فكمنت في تصنيف مؤيدي عملية السلام الأميركية معتدلين بينما صنّف رافضوها متطرفين.

"أسرلة" السياسات الأميركية في الشرق الأوسط

بعد هجمات ١١ أيلول / سبتمبر في نيويورك عام ٢٠٠١، كان على النظام العربي أن ينقسم مرة أخرى إلى دول "معنا وأخرى ضدنا" في "الحرب العالمية على الإرهاب" التي شنتها الولايات المتحدة. وقد أوجز بوش عقيدته في خطاب شهير له ادّعى فيه أن الحرية في أميركا منوطة بفضية الحرية في الخارج. وقُيض للعقيدة الجديدة أن تطبق في حربين أساسيتين تميّزتا بانتشار عسكري أميركي واسع في المنطقة بلغ ذروة جديدة في عام ٢٠٠٣. وأدى تطبيق "برنامج الديمقراطية" على ظهر

الدبّابات وحاملات الطائرات إلى تدمير العراق وتمزيق نسيجه الوطني وإذكاء الكراهية ونفاق المشاعر المعادية لأميركا في نهاية المطاف. وأدى في الوقت نفسه إلى إضعاف التيار العلماني والليبرالي في المنطقة، كما أدى إلى التسبب في وفاة مئة ألف عراقي على الأقل.

حاولت إدارة بوش أيضاً أن تفرض على وكلائها في المنطقة، انتخابات ارتأت أنّها قد تؤدي إلى مزيد من الانفتاح السياسي أو "الحزبية" في بلاد العرب والمسلمين، كما لو أنّ إجراء الانتخابات يُنوّج بالديمقراطية. واستندت الولايات المتحدة إلى مصر لإجراء انتخابات أكثر انفتاحاً وطلبت من إسرائيل أن تسمح لحماس بخوض الانتخابات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. إلا أنّ الأمور سارت في اتجاهٍ معاكس، إذ زوّرت الانتخابات المصرية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وانتهى المطاف بسجن أغلبية أعضاء المجلس التشريعي الذين ينتمون إلى حركة حماس التي أُطيح بحكومتها بالتواطؤ مع إدارة بوش. وبطريقةٍ مماثلة، حتّ بوش المملكة العربية السعودية على إجراء انتخابات، إلا أنّ الانتخابات التي أُجريت كانت انتخاباتٍ بلدية لا علاقة لها بالسياسة أبداً. واهتزّت مصداقية بوش في شأن الديمقراطية لدى إشادته بضيفه الرئيس بن علي في أثناء زيارته البيت الأبيض عام ٢٠٠٤، إذ رأى فيه حليفاً في الحرب على الإرهاب، وأثنى على الإصلاحات التي قامت بها تونس والمتعلّقة "بحرية الصحافة"، كما مدح عملية إجراء "انتخابات حرة وتنافسية" فيها.

وتبدّت ازدواجية القادة العرب في تقديمهم الولاء وتوفيرهم الدعم الضمني والصريح لسياسات بوش في العراق وأفغانستان وفلسطين في سياق "حربه العالمية على الإرهاب"، مقابل تخلي الولايات المتحدة عن الضغط عليهم من أجل التحوّل إلى النظام الديمقراطي. وأدى فشل "برنامج الحرية" الذي يسعى إلى تحقيق الحرية بواسطة الحرب، إلى تعزيز النظام الاستبدادي في المنطقة بسبب استغلاله التفويض المطلق الذي منحه إيّاه حرب الولايات المتحدة لقمع المعارضة السياسية الداخلية. وتسببت إستراتيجية إدارة بوش التي تلت الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، والمتمثلة في "نقل الحرب إلى أرض العدو" في إغراق المنطقة في حمّام دم مرعب أو، وفقاً لمصطلحات "المحافظين الجدد"، في "فوضى خلّاقة"، كان الديمقراطيون الليبراليون والعلمانيون أوّل ضحاياها.

من جانبها، تولّت إسرائيل - متذرّعةً بمكافحة الإرهاب - زمام المبادرة لتصبح بطلة الحملة الصليبية ضدّ ما يُعرف في الغرب بالأصولية الإسلامية. وبطبيعة الحال، يغدو كلّ شيء منطقياً عندما يؤخذ في الحسبان إيمان بوش الصادق بأنّ شارون كان "رجل سلام". قد تكون إدارة بوش قد تطرقت إلى التحوّل إلى النظام الديمقراطي، لكن الولايات المتحدة دعمت في الواقع الحكّام المستبدّين من تونس إلى السعودية تحت ذريعة "الأمن القومي".

وبحلول نهاية سنوات حربه الثماني، عمق بوش وأركان إدارته من المحافظين الجدد^{١٣} الانقسامات الإقليمية في إطار إستراتيجية الأمر الواقع التي عرفتها كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية بـ"الفوضى الخلاقة". وأنذرت بمزيد من التشطي في العالم العربي، ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى الوطني الداخلي أيضاً، بدءاً بالعراق وانتهاءً بما شهدناه مؤخراً في السودان وفلسطين ولبنان والصومال. خلال هذه الفترة، أطاحت واشنطن بأنظمة، وأقامت تحالفات مع أسوأ منتهكي حقوق الإنسان بهدف زعزعة الاستقرار، واحتكرت العملية السياسية الإقليمية، وتدخلت في الشؤون الداخلية للدول التي تنعم بالسيادة، واجتاحت دولاً معادية.

أوباما: التغيير الموعود

منذ مطلع عهد أوباما، بات التناقض جلياً بين الخطاب والإستراتيجية. فالتزامه بالانسحاب من

^{١٣} من اللافت أنّ بعض الخبراء والمتقنين قدروا "برنامج الديمقراطية" الخاص بالرئيس جورج دبليو بوش، و ادعى أنصاره أنه هو من زرع بذور التغيير عندما جعل قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط إحدى أولويات الأمن القومي الأميركي، وتعهّد بأن تبدل الولايات المتحدة كلّ ما يلزم من أجل قضية الحرية. وكتب إليوت أبرامز مساعد بوش السابق لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوسط في صحيفة الواشنطن بوست Washington Post الأميركية: "إن الثورة في تونس وموجة التظاهرات العملاقة في مصر والمسيرات الأخيرة في اليمن تثبت بوضوح أنّ بوش كان محقاً". فكتب صاحب العمود الصحفي تشارلز كراوثرم Charles Krauthammer الذي ينتمي إلى مجموعة المحافظين الجدد: "اليوم، يدعم الجميع من دون استثناء "برنامج الحرية". بالطبع، لم يدعمها بالأمس سوى جورج بوش وتوني بليز وعصابة من المحافظين الجدد الذين يملكون طاقة استثنائية خارقة، إذ تحدوا المفهوم السائد عن الوضع الاستثنائي للعرب". (تشارلز كراوثرم "من برنامج الحرية إلى عقيدة الحرية"، واشنطن بوست، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١). على الرابط التالي:

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021005339.html> .

وعقب على الموضوع نفسه مجموعة معلقين أمثال فريد زكريا من شبكة السي أن أن CNN الذي قال: "ولكن لا بدّ من إعطاء الرئيس جورج دبليو بوش حقه. فقد لمس المشكلة، وأمن أنّ العرب ليسوا عاجزين وراثياً عن تحقيق الديمقراطية. وقد دعم القضية الكبرى للإصلاح العربي بواسطة القيم الأخلاقية الأميركية". (فريد زكريا، "مقابلة مع هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجنسكي"، نصوص من شبكة السي أن أن ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١). على الرابط التالي:

<http://www.cnnstudentnews.cnn.com/TRANSCRIPTS/1101/23/fzgps.01.html>

وبدورها رددت مجلة الإيكونوميست Economist البريطانية الفكرة أعلاه في مقالة بعنوان "هل جورج بوش على حق؟ مع اندلاع انتفاضة مصر، بدا فجأة البرنامج العربي للحرية أكثر حكمة قليلاً".

الشرق الأوسط الكبير تعرّض لاختباره الأول في أفغانستان. فبعد طول تمعّن وتردّد، وسّع البيت الأبيض الإستراتيجية الأفغانية لتشمل أفغانستان وباكستان، وصعدت الحرب من خلال زجه بفوج من ٥٠ ألف جنديّ ألحقهم بإستراتيجية عسكرية أكثر عدوانية، لمكافحة التمرد بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس، وشملت انتشاراً واسعاً للقوّات إضافةً إلى حزمةٍ من الحوافز والتهديدات لمن رفض التعاون مع الاحتلال الأميركيّ. وقد أطلق أيضاً حملةً جديدةً للطائرات من دون طيار - وهي غير قانونية في رأي الأغلبية - غطت جميع أنحاء المناطق الممتدة من أفغانستان وصولاً إلى اليمن، مروراً بالصومال.

وتحدّث الرئيس أوباما في الشرق الأوسط، عن علاقةٍ تقوم على "المصالح المشتركة والاحترام المتبادل" ولاسيما مع إيران، بيد أنه بحلول عام ٢٠١٠ بدأ في توجيه الإنذارات إلى طهران. ودعا أيضاً إلى تبني نهج أكثر واقعيةً وأقلّ تدخلاً في المنطقة، وأوضح أنّ الولايات المتحدة لن تحاول فرض التغيير على الأصدقاء والأعداء على حدّ سواء ولن تسعى إلى ممارسة التأثير السياسي عليهم بالقوّة. ولكنه التزم بتوسيع العمليات السرية الأميركية في الشرق الأوسط (كما كشفت صحيفة نيويورك تايمز في أيار/ مايو ٢٠١٠). وناشد رئيس الوزراء الإسرائيليّ الصلّف بنيامين نتنياهو تجميد بناء المستوطنات اليهودية، ثمّ أثبه لاحقاً، لكنّه استمرّ في توفير الدعم لإسرائيل بطرقٍ مختلفة ما جعله في الواقع أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصاً في التاريخ الحديث.

البراغماتية الجديدة

تبنت إدارة أوباما سياساتٍ براغماتيةً تجاه الحكام العرب المستبدين بهدف تحقيق مزيدٍ من التعاون الإقليمي. وقد رأت في زيارة أوباما إلى مصر قبل ١٨ شهراً من اندلاع الثورة، تأييداً للرئيس حسني مبارك، الديكتاتور المريض البالغ من العمر ٨١ عاماً، والذي وصفه أحد المدوّنين المصريين بأنّه: "يحكم بالأحكام العرفية والشرطة السرية وغرف التعذيب. ولا تستطيع أيّ كلمة قد ينقوه بها الأستاذ أوباما تغيير النظرة السائدة أنّ الأميركيين يدعمون دكتاتوراً بتوفيرهم مساعدات سنوية له تتجاوز المليار دولار"^{١٤}.

^{١٤} حسام الحماوي، "الوقت المناسب، المكان الخطأ"، نيويورك تايمز، (٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، على الرابط التالي:

خلال جولته الأولى في المنطقة، أمل هذا الرئيس البراغماتي في تحسين العلاقات بالمستبدّين العرب من دون فرض أيّ مطالب أو شروطٍ في مجالَي حقوق الإنسان والديمقراطية. فقد زار أوباما الرياض قبل القاهرة، ووصف مبارك بأنّه "حليف قويّ الشكيمة"، وأشاد بـ"حكمة العاهل السعوديّ وحفاوته اللطيفة". ولم تخفّ دلالة ذلك الثناء عن العالم العربيّ. وفي الواقع، قرّرت إدارة أوباما تقليص الميزانيات المخصّصة للمنظّمات غير الحكومية في العالم العربيّ، والتي سبقت دعم الديمقراطية في المنطقة. وتزامن انفتاح أوباما على العالم العربيّ وتوسيع نطاق الحرب في أفغانستان لتصل إلى باكستان، وتكثيف الهجمات بواسطة الطائرات دون طيّار في بلدانٍ مثل اليمن، وفشله في الوقت نفسه في الضغط على إسرائيل لتجميد زحفها الاستيطاني على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وبحلول الربيع العربيّ، وصلت شعبية أوباما إلى أدنى مستوياتها بين الجماهير العربيّة التي سبق أن رأته في رجل دولةٍ واعدًا. وعند اندلاع الثورات العربيّة، بذلت إدارته جهدًا بائسًا كي تظهر بمظهر الداعم للجماهير العربيّة من خلال تسريبها إلى وسائل الإعلام، وبصورةٍ انتقائيّة، تقارير تفيد بوجود مخطّطٍ أوّليّ للتحوّل إلى النظام الديمقراطي في العالم العربيّ.

الردّ الأميركي على الثورات العربيّة

اضطّرت إدارة أوباما، نتيجة التطوّرات المأساوية في تونس ومصر لإعادة النظر في سياساتها وتحالفاتها في المنطقة. فما إن تجاوز البيت الأبيض الصدمة الأولى والغموض والالتباس، سعى للتمسك بشركائه المستبدّين من خلال الدعوة إلى الإصلاح والانتقال السلمي. فحين افتتن العالم "بالثورة" التونسيّة التي أطاحت بنظام بن علي التسلّطي، أبقت الحكومات الغربيّة على لامبالاتها الواضحة، أو أصيبت بالارتباك في أحسن الأحوال.

عندما اجتاح التغيير مصر، تكرّرت المماثلة نفسها. وشكّل موقف الإدارة الأميركيّة هذا، تناقضًا مأساويًا جليًّا مع موقفها الداعم "للانتفاضة" الإيرانيّة قبل عامين إذ كان فوراً وحماسياً. وعبرت ملاحظة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في شأن عدم انحياز الولايات المتّحدة خلال المواجهات التي عمّت إيران، عن النفاق الغربيّ المعتاد مقارنةً بتصريحاتها المتعاطفة مع التظاهرات في إيران عقب الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، أعلن أوباما قائلاً: "بالنسبة إليّ، من الخطأ التزام الصمت"^{١٥} تجاه القمع في إيران. صحيح أنّ ذلك لا يعني أنه اتخذ موقفاً من

^{١٥} "الرئيس أوباما عن التظاهرات في إيران: 'بالنسبة إليّ، من الخطأ التزام الصمت تجاه ما يجري في إيران'، موقع شبكة آي بي سي ABC News، ١٥ / ٦ / ٢٠٠٩. على الرابط التالي:

الانتخابات الإيرانية، وأنه كان في استطاعته أن يعبر بصراحة أكبر، إلا أن واشنطن كانت متحمسة للثورة الخضراء إذ رأت فيها حركة موالية للغرب. ولم تبدأ الولايات المتحدة ومعها زعماء غربيون آخرون في اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً والإدلاء بتصريحات متماسكة لصالح انتقالٍ سلميٍّ منظمٍ للسلطة، إلا بعد أن تأكّدوا أن حلفاءهم آيلون للسقوط.

إلا أن الولايات المتحدة سرعان ما ارتبكت حين اتضح لها أن هذه الانتفاضات هي ثوراتٌ تبشّر بقطيعةٍ تامّةٍ مع الماضي. فقد رأت فيها مخاطر متعدّدة ولم تلاحظ فيها فرصاً يجب استثمارها والدفاع عنها ورعايتها. وتلعثم الرئيس أوباما قائلاً: "لدى الولايات المتحدة شراكةً وثيقةً مع مصر. وكان الرئيس مبارك متعاوناً جداً. نحن نتعاون في عددٍ من القضايا، ويضطلع أولئك المنتشرون في الشوارع بمسؤولية الاحتجاج سلمياً". وأكّد نائبه جو بايدن: "مبارك ليس ديكتاتوراً"^{١٦}. في حين علّق روبرت غيبس السكرتير الصحفي للبيت الأبيض: "نحن لسنا بصدد الاختيار بين من هم في الشوارع ومن هم في الحكومة"، وكأنه يساوي أخلاقياً بين الطغاة والمحكومين^{١٧}. وعندما استوعبت الحكومة الأميركية أخيراً كنه الانتفاضات التي كانت تجتاح الدول العربية، قرّرت إدارة أوباما اتخاذ موقفٍ انتقائيٍّ يقضي بدعم التغيير في ليبيا وسورية، والتزام الصمت تجاه البحرين واليمن.

<http://abcnews.go.com/blogs/politics/2009/06/president-obama-on-protests-in-iran-it-would-be-wrong-for-me-to-be-silent/>

^{١٦} "بايدن: مبارك ليس ديكتاتوراً، ولكن للشعب الحق في التظاهر"، شبكة بي بي إس الإخبارية PBS "برنامج نيوزأور"، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

http://www.pbs.org/newshour/bb/politics/jan-june11/biden_01-27.html.

^{١٧} برايان مونتويولي، "البيت الأبيض: نحن لا ننحاز إلى أحد في مصر"، شبكة سي بي إس نيوز الإخبارية CBS News، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-20030108-503544.html.

الموقف في ضوء النتائج

عندما فهمت إدارة أوباما أخيراً خطورة التغيير الذي يجتاح المنطقة وأدركت نطاقه، بدءاً بتونس وصولاً إلى اليمن، مروراً بمصر والبحرين وليبيا وسورية، بدأت تؤكد على خطاب التغيير الديمقراطي استجابةً لما بات يُعرف "بالربيع العربي"، وتحدثت بصورة إيجابية وحماسية عن دعم الديمقراطية، متخليّة بوضوح عن براغماتيتها المبكرة وتواطئها الأولى.

إلا أنّ دبلوماسيتها العامّة أربكت إستراتيجيتها الجديدة المحسوبة والأكثر تعقيداً، والتي تباينت بحدّة بل وتناقضت مع خطابها. فقد حافظت إدارة أوباما على السلوك الإمبريالي الجوهري تجاه العرب، على الرغم من الاختلاف الحادّ بين الإستراتيجية الجديدة وسابقتها (في أثناء إدارة بوش) من ناحية مقاربتها ووسائلها ونطاقها. وسرعان ما أعادت توجيه إستراتيجيتها نحو الأسس المبدئية القديمة الخاصّة بمنطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز نظام المحسوبة لديها المتمحور حول العملاء الإقليميين، القدامى منهم والجدد، ما يضاعف نفوذها الجيوسياسي ومصالحها الاقتصادية في غرب آسيا وما وراءها لتبلغ الحدّ الأقصى. وسيكون الحكم على نتائج الثورات تبعاً لموقفها من مصالح الولايات المتّحدة، لا وفقاً للمستوى التمثيلي للعملية السياسية وديمقراطيّتها.

قاعدة "كلّ حالة على حدة"

قرّر الرئيس أوباما التعامل مع كلّ حالةٍ على حدة، رافضاً التعامل مع الربيع العربيّ بمجمله، ودعمه وفق مقياس واحد. فشكّلت مصر النّقل الأهمّ بين دول الربيع العربيّ، ولم تكن الولايات المتّحدة لتسمح للتغيير أن يمضي فيها من دون رقابة. وكان ثمّة خطرٌ كبير بعد استثمار عشرات مليارات الدولارات في هذا البلد منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩. وتعدّ مصر إلى جانب السعودية، أحد أهمّ وكيلين عربيّين نظراً لحجمها ودورها الإقليمي.

بناءً عليه، سارعت واشنطن بالشراكة مع الجيش المصريّ، لتأمين تغيير بطيء ومدروس. وصادف وجود كبار الضباط المصريّين في واشنطن لحضور اجتماعات التنسيق، لحظة اندلاع الثورة، فبات جدول الأعمال واضحاً: سيطرة العسكر على وتيرة التغيير في فترة ما بعد مبارك.

وكيفت إدارة أوباما دعمها للثورة في كلّ بلدٍ وفقاً لمساندة تلك الثورة لأهداف واشنطن في المنطقة. فدعمت الرئيس اليمنيّ الجديد (نائب الرئيس السابق) عبد ربه منصور هادي بعد أن أيّد الحكومة الأميركية في الحرب غير الشرعية التي تشنّها على بلاده بواسطة طيّارات دون طيّار، معرباً علناً عن تأييده للولايات المتّحدة التي تواصل انتهاكاتها للسيادة اليمنية بذريعة محاربة تنظيم القاعدة. وفي

المقابل، تلقى هادي تائبًا مباشرًا من الرئيس أوباما في مناسباتٍ عدّة. أمّا بالنسبة إلى تحالفه مع مصر، فقد شدّد الرئيس الأميركي على أنه يتوقّف على أداء قادتها المنتخبين حديثًا. وأوضح أنّه لن يعدّ الإخوان المسلمين حلفاء له حتّى يحدّدوا موقفهم. وقدّم الاعتداء الإسرائيليّ على غزّة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ فرصةً للرئيس المصريّ الجديد كي يظهر صدقيّته. فبعد إدانةٍ مقتضبةٍ ومماطلةٍ، مضى مرسى في وساطة ناجحة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بعد مشاوراتٍ وثيقة مع واشنطن وتنسيقٍ مباشر مع الرئيس أوباما.

ودعمت واشنطن أيضًا قادة ليبيا ما بعد القذافي عندما فتحو سوق الطاقة وإعادة الإعمار، وتبنّوا مواقف "صديقة" تجاه الولايات المتّحدة إقليميًا. وتقرّبت إدارة أوباما أيضًا من النظام الجزائريّ لكسب دعمه في حربها ضدّ ما تعدّه مجموعةً تابعةً للقاعدة في مالي؛ واستمرّت في دعم الملكية الأردنيّة المتعاونة معها في مواجهة الانتفاضة الشعبيّة على حكومتها.

استرجاع ربيع الناتو: الولايات المتّحدة تحاول تطهير خطاياها في العراق

رأت الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأوروبيون في ليبيا فرصةً سانحةً، بعد أن أتت ردّة فعلها على ثورتَي تونس ومصر بطيئة، وافتضح علاقاتها الوثيقة مع الطغاة العرب. ومثل وحشٍ هائج، استمات نظام القذافي لوضع حدٍّ للثورة والحؤول دون نجاحها. فليبيا بلدٌ غنيٌّ نسبيًا ومنتجٌ للنفط ويقع على الحدود الجنوبيّة لأوروبا، بين مصر وتونس. وكانت شروط تغيير النظام قد أُنعت فيه. ولم يكن لديه التعقيدات الإقليمية التي يعيشها اليمن، ولم يكن يعاني من الفقر كاليمن. باختصار، كان الموقع الأسهل بالنسبة إلى الناتو كي يشقّ طريقه داخل الربيع العربيّ. فقد نجحت الدول الأعضاء في حلف الناتو في الحصول على عقوباتٍ من مجلس الأمن ضدّ نظام القذافي وفقًا للقرار ١٩٧٠، ثمّ جاء بعده القرار ١٩٧٣ الأكثر فعاليّةً والذي صيغ بأسلوب فضفاض يتيح التحرك العسكري مع استبعاد نشر القوّة البريّة. وفي غضون ساعاتٍ، تدخّلت قوّة الناتو بذريعة حماية المدنيين من غضب القذافي "باتّخاذ كافّة الخطوات الضروريّة" لذلك.

وكما هو متوقّع، هلّت وسائل الإعلام الغربيّة (الليبرالية منها والمحافظّة) لشجاعة فرنسا وبريطانيا، وللقيادة الأميركيّة لحؤولها دون وقوع "إبادةٍ جماعيّة". ولم يُعنّ كثيرًا أولئك الذين روجوا للرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي ولرئيس الوزراء البريطانيّ ديفيد كامبرون وللرئيس الأميركيّ أوباما، بالتضحيات الجسيمة التي قدّمتها المقاومة الليبيّة. كان هذا هو الغرب "المستعدّ للقتال دفاعًا عن قيمه في وجه البربريّة"، وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، "الأمل الأكبر أن يكون القرن الحادي

والعشرون أقلّ وحشيّةً من القرن العشرين^{١٨}. كان مدهشاً مدى قصور ذاكرة وسائل الإعلام، ومدى الاستسهال في الاستشهاد الانتقائي بالتاريخ.

وسرعان ما تبين أنّ معظم الذرائع المعتمدة لشنّ الحرب كانت، إمّا مبالغاً فيها أو مفتعلةً لتبرير التدخّل العسكري الغربي. واستند قرار الأمم المتحدة وقصف الناتو الذي تلاه، إلى حالة طارئةٍ مبالغٍ فيها لإنقاذ بنغازي من "الإبادة الجماعية" في أعقاب تهديد القذافي لها. إذ لطالما اتّسمت تصريحات القذافي بطابعٍ تهديدي، وعندما استولت قواته على مدنٍ أخرى، لم تُرتكب فيها مثل هذه الفظائع. كان ثمة تضليلٌ أيضاً بخصوص حالات الاغتصاب الجمعي واستخدام المرتزقة الأفارقة. فقد جرى استغلال مبدأ "حقّ الحماية" المثير للجدل والمشاعر، لتبرير التدخّل العسكري الغربي بذرائع إنسانية. بدت ليبيا، بصورةٍ متزايدة، وكأُتها العراق - وكان من الصعب تجاهل الإحساس بأننا أمام مشهدٍ سبق ورأيناه^{١٩}.

لم تكن عسكرة الربيع العربي في ليبيا بادرة خيرة لها أو لدول عربيةٍ أخرى كسورية واليمن. فقد شوّه استغلال الغرب للتصعيد في ليبيا، الثورة العربية أيضاً، متزامناً مع احتمال وقوع مزيد من التدخلات الأجنبية المماثلة التي طالما رفضها العرب بسبب انتقائيتها ودوافعها الأنانية. صحيح أنّ التدخّل في ليبيا كان لصالح الشعب، ولكن ذلك لا ينطبق على التدخّل في كلّ من البحرين أو سورية. وشجّع هذا التدخّل حلف الناتو - الذي استعاد نشاطه - على تناول العملية الليبية كنموذجٍ أوّلٍ لعملياتٍ قادمةٍ في أفريقيا ومناطق أخرى من الجنوب.

شهد تدخّل حلف الناتو منعطفاً غريباً؛ إذ إنّه قد يبدو وكأنه مؤامرة، لكنّه ليس كذلك. ففي أواخر عام ٢٠١٠، قرّرت فرنسا وبريطانيا تنظيم مناوراتٍ حربية تحت اسم عملية ميسترال الجنوب، بمشاركة آلاف العسكريين والمعدّات من كلا البلدين. ونصّ السيناريو على قيام خصمين عسكريين قديمين بتوحيد قواهما للقيام بقصف دكتاتور جنوبيّ متخيل. وجرى تمرير المناورات بقرارٍ خيالي من مجلس الأمن ورقمه ٣٠٠٣، وتقرّر البدء بها في ٢١ آذار / مارس ٢٠١١. والواقع أنّ القصف الفعلي على

^{١٨} روجر كوهين: "الدافع الأوّل للنزعة التدخلية"، نيويورك تايمز، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١.

<http://www.nytimes.com/2011/08/30/opinion/30iht-edcohen30.html>.

^{١٩} انظر العرض الممتاز لماكسيميليان سي فورت في "الأساطير العشر الأولى في الحرب على ليبيا"، كاونتر بانث، Counterpunch، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١.

ليبيا بدأ يوم ١٩ آذار / مارس. إنها مصادفةً بالتأكيد، ولكنها تسلط الضوء على العقليتين الفرنسيّة والبريطانيّة وتفسّر عدم بذل جهدٍ دبلوماسي جادٍّ وفعليّ. كانت القاذفات رابضةً مسبقاً على المدارج، ولكن لم يكن ممكناً إنجاز مهمّة ليبيا- وفق ما خلص إليه حلف الناتو فيما بعد - من دون الدور العسكري الكبير والمتطوّر للولايات المتّحدة.

وتبيّن النتائج في ليبيا وسورية حتّى الآن بوضوح، أنّ عسكرة الثورة وحماس الغرب لاستخدام القوة العسكرية - على الرغم من الدعم الذي يلقاه من شريحةٍ واسعةٍ من السكّان - تعني أنّ ثمن التغيير باهظٌ على المجتمع والدولة والمواطنين.

السنوات الأربع المقبلة

إدارة الأزمة

تشير التصريحات الأولى لإدارة أوباما إلى أنّه لن يحدث تغييرٍ جذريّ في السنوات الأربع القادمة مقارنةً مع السنوات الأربع الأخيرة؛ فمحليّاً، لا تزال الإدارة الأميركيّة منشغلةً بالأزمة والانتعاش الاقتصادي، بينما ستواصل على الصعيد العالمي انشغالها بـ"محوها الآسيوي"، عبر تعزيز التركيز الإستراتيجي على آسيا بدلاً من العالم العربيّ وأوروبا. كما أنّها ستبقي على العقوبات على إيران، وستشدّها على الأرجح إلى أن تصبح طهران أكثر استجابةً لمطالب واشنطن. وستستمرّ في دعمها لإسرائيل على الساحة الدولية وتحافظ على تفوّقها العسكري على جيرانها العرب، بغضّ النظر عن تجاوزاتها في الأراضي المحتلة، كما تبيّن في تصويت الهيئة العامّة للأمم المتّحدة في شأن فلسطين والردّ الإسرائيلي عليه بتوسيع الأنشطة الاستيطانيّة.

القيادة من الخلف: العملاء والحلفاء

لا يتوقّع أحدٌ أن تصبح الولايات المتّحدة انعزالية بأيّ شكلٍ من الأشكال بسبب تورّطها في أفغانستان وباكستان. إلا أنّها في المقابل لن تحاول نشر أيّ قوّاتٍ كبيرةٍ على الأرض. وبدلاً من ذلك، ستواصل التدخّل من وراء الكواليس في المنطقة العربيّة وفي بعض الدول العربيّة عندما ترى ضرورةً لذلك. وستواصل أيضاً قيادة الحلفاء والعملاء من الخلف بدلاً من اتّخاذ خطواتٍ أحاديّةٍ صريحة. ويشمل ذلك دعم الأنظمة المستبدّة التي تضع نفسها في خدمة سياسات الولايات المتّحدة.

القيادة من الجوّ

يبدو أنّ إدارة أوباما شرعت في توسيع تدخلها العسكري من الجوّ، من خلال توسيع المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية وشنّ هجمات الطائرات دون طيار على الدول العربيّة والإسلاميّة كلّما كان ذلك ضروريّاً. وبعد أن أنشأت أوّل مركز قيادة في أفريقيا ووضعت ذراعاً أمنيّةً خاصّةً متخصصةً في الحرب الإلكترونيّة وعيّنت لقيادتها جنرالاً بأربع نجوم، ستعتمد الإدارة أيضاً على أحدث ثورة في الشؤون العسكريّة لتعزيز نفوذها إلى الحدّ الأقصى وتقليص تدخلها المادي في المنطقة. هذا ما حدث حتّى الآن في باكستان وأفغانستان والصومال واليمن وليبيا.

تشكيل ما بعد الثورة

أمّا في ما يتعلّق بالثورات العربيّة، فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة ستحاول أن ترصد عن كثب مسار التغيير في جميع دول الربيع العربيّ وفي كلّ منها على حدة، وتراقب نطاق التحوّل ومساره فيها بكلّ الوسائل المتاحة، ولاسيّما بواسطة الضغوط الدبلوماسية والأسلحة والحوافز الاقتصادية. وستضعف محاولاتها للتأثير في مصر ما بعد مبارك واليمن ما بعد صالح وليبيا ما بعد القذافي، بهدف احتواء أيّ مقاومة محتملة للإملاءات الغربيّة أو لجم أيّ قواسمٍ مشتركة ناشئة قد تعزّز الوحدة العربيّة.

العثور على فرصة في الخطر المحدق

ثمّة تصوّر متنامٍ بأنّ واشنطن قد تستفيد من تصاعد التوترات المذهبية في المنطقة، تماماً كما فعلت في النزاع المذهبيّ في العراق، بغضّ النظر عن نداعيات ذلك على العالم العربيّ وعلى استقراره على المدى الطويل. ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، قد يشكّل صعود المحور السنّي الجديد، فرصةً للولايات المتّحدة وإسرائيل في مواجهة إيران وحلفائها وعملائها الذين يدورون في فلكها. وعلى الرغم من أنّ النزعات المذهبية العابرة للحدود الإقليمية قد تثبت أنّها الخطر الأكبر الذي يواجه المنطقة في العقود المقبلة، يبدو أنّ إدارة أوباما مستعدّة لفرضها. وهذا يتفق تماماً مع استشراف أوباما في خطابه في آذار/ مارس ٢٠١١ عن الشرق الأوسط حين قال: "ستأتي أوقات لن تتطابق فيها مصالحنا القريبة المدى تماماً ورؤيتنا البعيدة المدى للمنطقة." وغنيّ عن القول، إنّ واشنطن دعمت السعودية طويلاً في مواجهة إيران، على الرغم من إدراكها الإيحاءات المذهبية الواضحة لنزاعهما الإقليمي.

قد تكون الولايات المتحدة وربّما روسيا راضيتين عن اقتتالٍ يدور بين متطرّفي السنّة والشيعية، طالما

ستتخفص أسعار النفط وترتفع مبيعات الأسلحة ويضعف العرب. وقد ثبت منذ أمدٍ بعيدٍ أنّ العنف المذهبي هو الأكثر بشاعةً ورعباً بين أشكال العنف السياسي. وبما أنّ أغلبية دول الشرق الأوسط هي موطن لمختلف المذاهب الدينية والإثنيات، لا بدّ أن تبدّد نذر العاصفة المذهبية المتجمّعة أيّ بارقةٍ للتعايش المشترك. إنّ واشنطن تعي ذلك تماماً.

خلاصة

يمكن أن يستتج المرء أنّ إدارة أوباما لا تختلف في الواقع كثيراً عن سابقتها عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن مصالحها الإستراتيجية الجوهرية في المنطقة العربية. وعلى غرار سابقتها، فإنّها تشكو من تناقضٍ رئيسٍ بين دبلوماسيتها العامة وإستراتيجيتها، أو من التناقض الناشئ عن العمل وفقاً لقيمتها الجوهرية بدلاً من مصالحها الآنية. وخلافاً لالتزامها المبدئي "بإنهاء العقليّة" التي دفعت الولايات المتّحدة إلى الحرب، عملت إدارة أوباما على توسيع نطاق الحرب في أفغانستان لتشمل باكستان، وبقيت متورّطة عسكرياً على عدّة جبهات.

تعتمد إدارة أوباما في المنطقة العربية سلوك سابقتها: جمهورية أقلّ وإمبريالية أكثر، وتثير الشقاق غالباً إمّا عمداً أو غيابياً. ولا تزال واشنطن أيضاً تنكر وضعها الإمبراطوري الفعلي، وتفضّل بدلاً من ذلك أن تضطلع بدورٍ أخلاقيٍّ مرشدٍ باعتبارها الوصيّ على الأمن والاستقرار والسلام وحقوق الإنسان.

وقد تصرّفت إدارة أوباما أيضاً بصورةٍ مغايرةٍ لسابقتها. وبرهنت طوال السنوات الأربع المنصرمة أنّ القوّة العظمى تُدار بشكلٍ أفضل وأكثر فعاليةً عندما تتصرّف ضمناً بصورةٍ أقلّ تبجّحاً وعدوانيةً وعنفاً، مع الحفاظ على مستوى الردع العسكري والمصالح الجوهرية نفسها. وفي الواقع أثبتت الإمبراطورية الأميركية أيضاً في حقبة ما بعد الحرب الباردة أنّها أصبحت أكثر - وليس أقلّ - فعاليةً وأكثر تماسكاً عندما قلّصت دورها ومجالها العسكري في المنطقة العربية. ولكن لا ينبغي أن تتحمّل واشنطن وحدها مسؤولية تجنبّ فوضى إقليمية كبرى تنجم عن توسّع وجودها العسكري في المنطقة أو تتسبّب في انكماشه.

تميل الولايات المتّحدة إلى تقليص تدخّلها الخارجي، بسبب توسّعها العسكري المفرط قياساً بالتحدّيات الاقتصادية التي تواجهها، وتحقيقها الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة بعد اكتشاف مكامن غازٍ محليةٍ جديدة. إلا أنّه لا ينبغي أن يُفسّر تبني التعددية والنأي عن الأحادية المتهورّة على أنه نزعة انعزالية.

أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربيّ

وبالتالي، فإنّ انسحاب القوّات العسكرية الأميركيّة من أفغانستان من دون إعادة انتشارها في منطقة الخليج أو في أماكن أخرى في المنطقة، يمثّل التحديّ الأكبر لأوباما في السنوات الأربع القادمة. وعلى الرغم من جميع أوجه التشابه بين إدارة أوباما وسابقتها بشأن المصالح الأميركيّة الجوهريّة في المنطقة، تتيح تعدّدية أوباما وبراغماتيته مجالاً أوسع من المجالات المتاحة سابقاً، للتأثير في سياسة الولايات المتّحدة. ويستطيع العرب اغتنام الفرصة، ولا بدّ لهم أن يفعلوا ذلك.